الجيش يؤكد التزامه بضمان أمن مصر

مبارك: ندرك تطلعات الشعب..ومصممون على ضمان الاستقرار والإصلاح السياسي والاقتصادي

القاهرة / متابعة اخبارية

فيما تم الاعلان عن تكليف الرئيس المصري حسني مبارك للفريق احمد شفيق وزير الطيران المدني سابقا بتشكيل الحكومة الجديدة وتعيين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية، تواصلت امس والليوم الخامس على التوالي انتفاضة المصريين المطالبة بتغيير النظام واجراء اصلاحات شاملة في البلاد.

ففي تطور لافت، اعلن رسميا في القاهرة مساء امس السبت عن تكليف الفريق احمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة وتعيين رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية وذلك بعد ساعات من تقديم الحكومة المصرية استقالتها وعقد الرئيس المصري لاجتماع مهم مع عدد من الشخصيات الساسية في مقر رئاسة الجمهورية وفقا لما ذكره التلفزيون المصري، بينما عاد رئيس اركان الجيش الفريق سامي عنان الى القاهرة مختصرا زيارة كان يقوم بها الى الولايات المتحدة.

وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد اعلن في ساعة متأخرة من مساء امس الاول الجمعة انه سيقيل الحكومة المصرية ويعلن تشكيل حكومة جديدة للتعامل مع اولويات المرحلة القادمة، وأكد أنه يعي التطلعات المشروعة للشعب وأنه مصمم على ضمان استقرار مصر.

وقال مبارك في كلمة إلى الشعب : إن المشاكل لا يجب ان تحل من خلال العنف ، مشيرا إلى أن ما حدث جزء من مخطط لهز استقرار البلاد، وإن مصر يجب ان تعي ما يدور حولها من أمثلة لعدم الاستقرار، مؤكداً أنه متمسك بالاصلاح السياسي والاقتصادي.

والفريق أحمد محمد شفيق وزير الطيران المدني المصري سابقا تخرج في الكلية الجوية عام ١٩٦١ عمل طيارا بالقوات الجوية المصرية، وهو حاصل على زمالة كلية الحرب العليا من أكاديمية ناصر العسكرية العليا وزمالة كلية الحرب العليا للأسلحة المشتركة بباريس ودكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية للفضاء الخارجي.

وعمل ملحقا حربيا بإيطاليا من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٦ ثم تولى رئاسة أركان القوات الجوية عام ١٩٩١ إلى أن عين قائدا للقوات الجوية في نيسان ١٩٩٦ثم تولى قيادة وزارة الطيران يوم أن أنهى عمله كقائد للقوات الجوية والتي استمرت ست سنوات وهي الفترة الأطول لأي قائد للقوات الجوية.

وقد عمت مناطق واسعة من مصر امس تظاهرات شارك فيها العشرات من المحتجين بينما حاولت قوات الشرطة تفريقهم بالقنابل المسيلة للدموع وطلقات الرصاص المطاطي فيما قطعت خدمات شبكة الانترنت والهواتف المحمولة في جميع انحاء مصر.

وتخلل التظاهرات تحطيم وحرق عدد من مقار الشرطة والحزب الحاكم ، وفرض الرئيس مبارك حظر التجول في محافظات القاهرة الكبرى والاسكندرية والسويس ، وقالت مصادر طبية إن الاشتباكات أوقعت خمسة قتلى و ٨٧٠ جريحاً. وقالت قناة العربية إن عدداً من رجال الشرطة خلعوا الزي الرسمي وانضموا للمحتجين.

وكان عشرات الالاف يهتفون ملء حناجرهم في ميدان التحرير بوسط القاهرة بعد ظهر امس السبت "الشعب يريد اسقاط الرئيس" غير ان خارجين على القانون يؤكد المتظاهرون انهم افلتوا من اقسام الشرطة والسجون عن قصد يقومون باعمال نهب وسلب وكان دوى طلقات الرصاص الذي يطلقه هؤلاء مسموعا في عدة مناطق في القاهرة.

وشاهد صحافي من وكالة فرانس برس دبابات تسير في شارع قصر النيل بوسط المدينة والمتظاهرون يحيونها بالتصفيق والهتاف.

وحمل المتظاهرون في ميدان التحرير ضابطا برتبة نقيب يرتدي زيه العسكري على اكتافهم وهم يرددون شعارات تنادي بتغيير النظام.

وناشد الجيش في بيان تلي على التلفزيون الرسمي المواطنين حماية انفسهم والتصدي للمخربين وحماية مصالح الامة وحماية انفسهم.

كما اعلن التلفزيون بعد ظهر امس ان امين تنظيم الحزب الوطني الحاكم الذي يعد الرجل الثالث في النظام بعد مبارك ونجله استقال من موقعه في الحزب وقبلت استقالته موضحا انها تأتي في اطار الاصلاحات التي وعد مبارك في خطابه.

وبحسب المصدر نفسه فقد عقد مبارك "اجتماعات سياسية مهمة" امس السبت مع عدد من الشخصيات في مقر الرئاسة.

وكان مبارك قد وعد في كلمته الليلة قبل الماضية القيام باصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية لم يحددها.

وتتضارب الانباء حول اعداد ضحايا الذين سقطوا خلال تصدي الشرطة لتظاهرات الغضب وتراوح التقديرات حتى الان بين اربعين ومئة قتيل ولم يصدر اي بيان رسمي بحصيلة الضحايا.

وقتل ثلاثة من رجال الشرطة امس السبت في هجوم بالقنابل اليدوية شنه متظاهرون غاضبون على مبنى جهاز امن الدولة في رفح على الحدود مع قطاع غزة، بحسب شهود.

كما اعلن التلفزيون المصري ان البورصة وجميع المصارف المصرية ستغلق اليوم الاحد وهو اليوم الذي يبدأ فيه العمل بعد العطلة الاسبوعية يومي الجمعة والسبت.

وقال التلفزيون ان خسائر البورصة بلغت ١٢ مليار دولار يومي الاربعاء والخميس الماضيين قبل العطلة الاسبوعية.

وفي السياق نفسه، ناشد الجيش المصري في بيان بثته وكالة انباء الشرق الأوسط الرسمية أمس السبت "شعب مصر العظيم الالتزام بعدم الوقوف في تجمعات بالشوارع والميادين الرئيسية وبقرار حظر التجول".

وقال البيان "إلى شعب مصر العظيم. نظرا لقيام عدد من الأفراد الخارجين عن القانون بأعمال التخريب للممتلكات العامة والخاصة وأعمال البلطجة لترويع المواطنين تناشد القوات المسلحة الجميع الالتزام بعدم الوقوف في تجمعات بالشوارع والميادين الرئيسية".

وأضاف "كما تناشد القوات المسلحة الجميع التزم حظر التجول الذي يبدأ من الساعة السادسة مساءا وحتى الساعة ٧،٠٠ من صباح اليوم التالي وحتى إشعار آخر"، محذرا من أن "المخالفين سيتعرضون للإجراءات القانونية، داعيا "جميع المواطنين إلى وضع مصر أولا نصب أعينهم".

عاهل السعودية يتضامن مع حكومة وشعب مصر ويدين "التظاهرات"

أكد العاهل السعودي في اتصال مع الرئيس المصري حسني مبارك أمس السبت إدانته "للعبث بأمن واستقرار مصر" من قبل "مندسين باسم حرية التعبير"، مشددا على وقوف المملكة إلى جانب حكومة وشعب مصر، حسبما أفادت وكالة الأنباء السعودية.

وذكرت الوكالة أن الملك عبد الله بن عبد العزيز أجرى الاتصال مع مبارك فجر أمس السبت وأكد خلاله أن "مصر العروبة والإسلام لا يتحمل الإنسان العربي والمسلم أن يعبث بأمنها واستقرارها بعض المندسين باسم حرية التعبير بين جماهير مصر الشقيقة واستغلالهم لنفث أحقادهم تخريبا وترويعا وحرقا ونهبا ومحاولة إشعال الفتنة الخبيثة"، مضيفا أن المملكة "شعبا وحكومة إذ تشجب ذلك وتدينه بقوة فإنها في الوقت نفسه تقف بكل إمكاناتها مع حكومة مصر وشعبها الشقيق"، إلى ذلك، أكدت الوكالة أن مبارك طمأن العاهل السعودي بان "الأوضاع مستقرة" في مصر.

وأضافت أن مبارك قال للملك عبد الله أن "ما شاهده العالم لا يخرج عن كونه محاولات لفئات لا تريد الاستقرار والأمن لشعب مصر، بل تسعى لتحقيق أهداف غريبة ومشبوهة" مؤكدا أيضاً ان "مصر وشعبها عازمون على ردع كل من تحاول أن تسول له نفسه استغلال مساحات الحرية لأبنائها وبناتها وإنها لن تسمح لأي كان أن يغرر بهم أو أن يستخدمهم لتحقيق أجندات مشبوهة وغريبة الطعم والرائحة".

و يعد موقف عاهل السعودية هو أول موقف لرأس دولة عربية إزاء التحركات الاحتجاجية الشعبية في مصر المطالبة بإسقاط نظام الرئيس مبارك.

الانتفاضة رفعت أسعار النفط وخفضت بورصة نيويورك وقادة العالم يدعون لإصلاحات سياسية حقيقية

باريس / اف ب

دعا قادة عدد من دول العالم السلطات المصرية إلى الإصغاء لمطالب المحتجين وحثوا جميع الأطراف على ضبط النفس.

ففي اتصال هاتفي استغرق ثلاثين دقيقة، دعا الرئيس الاميركي باراك أوباما نظيره المصري حسني مبارك إلى اتخاذ خطوات "ملموسة" للإصلاح السياسي والامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين المعارضين لنظامه ، وقال إن "الشعب المصري لديه حقوق يتشارك بها الجميع بما فيها الحق في التجمع سلميا وفي حرية التعبير وإمكانية تقرير المصير" ، مؤكدا انه طلب من مبارك أن يفي بالتعهدات التي قطعها في خطابه للمصريين أمس الأول الجمعة، مضيفا "قلت له ان لديه مسؤولية اعطاء معنى لهذه الكلمات، وعليه اتخاذ خطوات ملموسة للإيفاء بتعهداته".وكان مسؤول اميركي صرح أن واشنطن قد تعيد النظر في سياستها بشأن المساعدات العسكرية وغيرها من المساعدات التي تقدمها إلى مصر في ضوء الرد الحكومي على التظاهرات، ورأى السيناتور الاميركي جون كيري أن على مصر أن تختار رئيسا جديدا لها عام ٢٠١١ عبر انتخابات "حرة ونزيهة وديمقراطية".

وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي "لدى الرئيس مبارك فرصة لتهدئة الوضع عبر ضمان قيام عملية انتخابية حرة ونزيهة وديمقراطية عندما يحين وقت اختيار رئيس جديد للبلاد في وقت لاحق من هذه السنة".

وفي نيويورك تسببت الأزمة في مصر بأكبر تراجع لبورصة نيويورك منذ تشرين الثاني اذ تراجع مؤشر داو جونز ١،٣٩ بالمئة ومؤشر ناسداك ٢،٤٨ بالمئة ، واغلق داو جونز على ١١٨٢٣،٧٠ نقطة بعد خسارته ١٦٦،١٣ نقطة بينما تراجع ناسداك ٦٨،٣٩ نقطة ليقفل على ٢٦٨٦،٨٩ نقطة ، كما دفعت الاضطرابات في مصر أسعار النفط الى الارتفاع. ففي نيويورك اغلق سعر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود) على ٨٩،٣٤ دولارا، بارتفاع قدره ٣،٧٠ دولارات او ٤،٣٢ بالمئة ، اما في لندن، فارتفع سعر برميل البرنت نفط بحر الشمال الى ٩٩،٧٤ دولارا مقتربا من عتبة المئة دولار التي لم يتجاوزها منذ الأول من تشرين الأول ٢٠٠٨.

وقالت وزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي كاثرين اشتون ان "الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين (...) أمر مقلق للغاية" ، ودعت السلطات المصرية الى "العمل بسرعة على ايجاد وسيلة بناءة وسلمية للتجاوب مع التطلعات المشروعة للمواطنين المصريين لإقرار إصلاحات ديمقراطية واجتماعية اقتصادية" ، كما طلبت من السلطات المصرية إطلاق سراح كل المتظاهرين الذين اعتقلوا خلال التظاهرات "على الفور ومن دون شروط".

ورأى رئيس البرلمان الأوروبي البولندي جيرزي بوزيك من جهته ان "القوة ليست الرد على المخاوف المشروعة والتطلعات الديمقراطية للشعب المصري"، ودعا السلطات المصرية الى اعادة تشغيل خدمات الاتصالات في البلاد.

ودعا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الى تطبيق "اصلاحات" في مصر. وقال "علينا ان ندعم الإصلاحات وإحداث تقدم في تعزيز الديمقراطية والحقوق المدنية وحكم القانون في مصر".

وفي باريس، قالت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل اليو ماري ان بلادها تدعو الى "ضبط النفس والحوار" في مصر وعبرت عن "قلقها العميق" حيال الأحداث الأخيرة التي شهدها هذا البلد.

وقالت إن "الحوار بين كل الأطراف من شأنه وحده أن يسمح بتطور ملحوظ وايجابي للوضع بهدف اخذ التطلعات نحو مزيد من الحرية والديمقراطية في الاعتبار".

وفي روما، دعت وزارة الخارجية الايطالية إلى "الوقف الفوري لإعمال العنف" في مصر و"احترام الحريات المدنية وحرية التعبير والتواصل بما في ذلك التظاهر سلميا"، معبرة عن "أسفها العميق للضحايا المدنيين".

أما الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فقد أكد ضرورة "احترام" حرية التعبير "بشكل كامل" في مصر، واعتبر أن الوضع "فرصة لالتزام السبل الكفيلة تلبية التطلعات المشروعة لشعوبها".

وفي جنيف، طالبت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي برفع حال الطوارئ المفروضة في مصر منذ ثلاثين عاما.

وقالت "اعتقد أن رفع حال الطوارئ منتظر منذ فترة طويلة وهو مصدر قسم كبير من الإحباط والغضب الذي يسود الشوارع حاليا".

وفي كوبنهاغن، دانت وزيرة الخارجية الدنماركية "استخدام العنف" ضد المتظاهرين ودعت الحكومة المصرية إلى "بدء حوار" مع المحتجين لتجنب استمرار العنف.

وفي ستوكهولم، قال وزير الخارجية السويدي كارل بيلت إن "مصر تحتاج إلى مبادرة سياسية تقود إلى انتخابات رئاسية مفتوحة وديمقراطية هذا العام".

وقال إن "مصر هي ثاني اكبر البلدان في جوار الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان بعد روسيا، وما يحصل فيها يرتدي أهمية كبرى بالنسبة ألينا"، معتبرا إن قرار السلطات المصرية منع الدخول إلى شبكة الانترنت "خطير".

وفي سيدني، اعلنت الحكومة الاسترالية أنها رفعت درجة التحذير من السفر إلى مصر نظرا "للوضع الأمني الصعب" فيها.

وفي مونتريال تظاهر أكثر من مئة شخص معظمهم من أصول مصرية وتونسية ولبنانية أمام القنصلية المصرية تعبيرا عن تضامنهم مع المتظاهرين المصريين ، وقد رفعوا أعلاماً مصرية وتونسية ورددوا هتافات مستوحاة من حوادث تونس.

الأحداث أكدت سهولة قطع الدولة لخدمات الانترنت

اظهرت الخطوة التي اتخذتها السلطات المصرية لعزل البلاد بنحو شبه كامل عن شبكة الانترنت مدى السهولة التي يمكن بها لدولة أن تعزل شعبها عندما يكون مقدمو خدمات الاتصالات قليلي العدد ومذعنين.

وفي محاولة لوقف الانتشار السريع للمعارضة ضد النظام الذي يحكم مصر منذ ٣٠ عاما لم تغلق السلطات موقعي فيسبوك وتويتر فقط وانما الانترنت بأكملها خلال الليل وتركت ما يقرب من ٢٠ مليون مستخدم بلا اتصال.

وتقدم مئات الشركات خدمات الانترنت في مصر لكن أربعا منها فقط هي لينك ايجيبت وفودافون/راية والمصرية للاتصالات واتصالات مصر تملك البنية التحتية.

وقال دانييل كارينبرج كبير الباحثين في رايب ان سي سي وهو منتدى أوروبي للبنية التحتية للانترنت لا يهدف للربح أن الأسواق غير الناضجة ذات العدد القليل من مقدمي الخدمة يمكن إن تحقق هذا الإغلاق بشكل أسهل نسبيا.

وقال "كلما ازدادت بساطة التوزيع الجغرافي لشبكة الاتصالات وقل عدد مقدمي خدمات الانترنت كلما كان من الأسهل لأي حكومة أو لشركات الاتصالات نفسها السيطرة على الوصول للخدمة من أي منطقة جغرافية."

وعلى الرغم من التحول الكبير الذي طرأ على الانترنت خلال تاريخها القصير والحرية غير المسبوقة للتعبير عن الرأي التي أتاحتها ما زالت هناك نقاط ضعف في الشبكة يمكن للحكومات والمصالح التجارية أن تستغلها.

وكتب جيم كوي كبير مسؤولي التكنولوجيا في شركة رينيسيز الموجودة في الولايات المتحدة لمراقبة الانترنت على مدونة الشركة "عمليا كل عناوين الانترنت المصرية لا يمكن الوصول إليه في كافة أنحاء العالم."

وأضاف "كل مقدم مصري للخدمة وكل شركة وبنك ومقهى انترنت ومدرسة وسفارة ومصلحة حكومية تعتمد على المقدمين الأربعة الكبار لخدمات الانترنت معزول الآن عن بقية العالم."

وقالت فودافون في بيان على البريد الالكتروني "تلقى كل مقدمي خدمات الهواتف المحمولة تعليمات بوقف الخدمات في مناطق محددة. ووفقا للقانون المصري تملك السلطات الحق في إصدار هذا الأمر وعلينا أن نلتزم "واحتفظت بعض المؤسسات الكبرى ذات الاتصال المستقل بالانترنت بصلتها بالانترنت.

واثبتت شبكتا فيسبوك وتويتر الاجتماعيتين على الانترنت قدرة غير عادية على جمع أعداد كبيرة من الناس ومساعدتهم على اكتساب مهارات مراوغة السلطات.

وقالت لين سان أمور رئيسة انترنت سوسايتي ان هذه المواقع حولت بعضا ممن لم يعتبروا انفسهم ناشطين إلى ثوريين بسبب سهولة الانضمام الى المجموعات أو إرسال رسائل التأييد بينما يجلسون في المنازل.

لكن الخطر في الاعتماد على هذه الخدمات يكمن في سهولة حجبها ببساطة عن طريق استهداف عناوين بروتوكول الانترنت لأنها مركزية على موقع واحد كما حدث في إيران وتونس.

وقالت سان امور لرويترز في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس "الأمر سهل جدا كما رأينا."لكن عندما يحجب الموقع بالكامل من الخارج فليس هناك ما يمكن أن يفعله فيسبوك او تويتر حتى على الرغم من أن بعض المستخدمين يتمكنون من الدخول الى المواقع المحجوبة باستخدام الخوادم البديلة.

هل سيكون الجيش سفينة النجاة التي توقف دوامة الفراغ الامني والسياسي؟!

يقف الجيش المصري الذي دعي لنجدة نظام الرئيس حسني مبارك في الخط الأمامي في محاولة إعادة الهدوء بعد خمسة أيام من التظاهرات التي تحولت إلى تمرد شعبي.

ويعتبر الجيش دعامة للنظام المصري وقد انبثق منه جميع الرؤساء منذ سقوط الملكية في ١٩٥٢، وبالتالي فان موقفه يعد حاسما أكان لجهة استخدامه قوته القمعية أم لجهة إصغائه للدعوات إلى ضبط النفس.

وقال المحلل السياسي هشام قاسم "عندما يخرج الوضع عن السيطرة لا يعود هناك من خيار اخر سوى الجيش. إن الشرطيين لا يستطيعون احتواء أكثر من ٧٠ ألف شخص. وإذا ارتفع عددهم لا بد من أن يتولى الجيش المهمة".

وبين السيناريوات العديدة الممكنة لفت هذا المحلل إلى "إمكان أن يسحق الجيش الثورة، او يمكن ان يطلب من مبارك الرحيل في ظل حمايته اذا لم يكن يريد رؤية كثير من الدماء تسيل".

وقد عاد رئيس أركان الجيش المصري الفريق سامي عنان ظهر الجمعة إلى القاهرة آتيا من واشنطن بعد أن اختصر زيارة كان يقوم بها للولايات المتحدة بسبب التظاهرات في مصر.

وكان نائب قائد الأركان الاميركي الجنرال جيمس كارترايت أكد في واشنطن أن الفريق سامي عنان الموجود في الولايات المتحدة لإجراء محادثات حتى الأربعاء، سيعود الى مصر.

وقد ناشد الجيش المصري في وقت سابق اليوم في بيان بثته وكالة الانباء المصرية الرسمية "شعب مصر العظيم" عدم التجمع في الشوارع والالتزام بحظر التجول عبر "عدم الوقوف في تجمعات بالشوارع والميادين الرئيسية نظرا لقيام عدد من الأفراد الخارجين عن القانون بأعمال التخريب للممتلكات العامة والخاصة وأعمال البلطجة لترويع المواطنين".وتلت انتشار الجيش في القاهرة امس الاول الجمعة مشاهد الفة بينه وبين الشعب مع صعود مدنيين الى الدبابات حيث كان جنود يرفعون شارة النصر وسط التصفيق.

لكن الولايات المتحدة اسرعت في اطلاق تحذيرات من خطر تطور الوضع نحو قمع متزايد، ودعا الجنرال كارترايت العسكريين المصريين الى "التحلي بضبط النفس".واكدت واشنطن انها قد تعيد النظر في مساعدتها العسكرية (١،٣ مليار دولار سنويا) لمصر تبعا لرد السلطات على التظاهرات ، ويعد الجيش المصري ٤٦٨٥٠٠ جندي فعلي و٤٧٩ الف احتياطي بحسب "ميزان القوى العسكرية" الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

وقد كرست ثورة ١٩٥٢ التي قام بها "الضباط الأحرار" بقيادة جمال عبد الناصر القوة السياسية لهذه المؤسسة. وجميع الرؤساء على التوالي -محمد نجيب وعبد الناصر وانور السادات وحسني مبارك- اتوا من صفوفها. ومبارك بشكل خاص كان قائدا لسلاح الجو ، والجيش المصري متحفظ عمليا لا يعبر عن مواقفه في العلن.

لكن البرقيات الدبلوماسية الاميركية التي كشفها موقع ويكيليكس القت القليل من الضوء على هذه المؤسسة المنيعة ، واشارت احداها وتحمل تاريخ ايار ٢٠٠٧ الى عدم حماسة القيادة العسكرية إزاء احتمال رؤية جمال مبارك نجل الرئيس حسني مبارك يخلف والده كما يردد كثيرون.